

أثر العمق المالي علي النمو الاقتصادي في الصين

عمرو عبدالله حسن عبدالرحمن¹

nrsynbdalhmyd20@gmail.com

■ المقدمة:

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة من الأهداف الرئيسية لكل دول العالم، سواء كانت متقدمة او سائره في طريق النمو، والملاحظ أن هناك تباين بين معدلات النمو بين الدول ونجده يتغير في نفس الدوله من فتره لأخري، مما يحتم علي صانعي القرار في الحكومات، توفير الأرضيه الخصبه للحصول نمو اقتصادي، وذلك بدراسة جميع العوامل التي تساعد علي ذلك، وفحصها والتدقيق في ارتباطها فيما بينهما ومعرفة مدي قوة تأثيرها.

عامل التطور المالي أو ما يصطلح عليه بالعمق المالي وعلاقته مع النمو الاقتصادي كان له مؤخرًا حظًا وافيرًا من الدراسات، حيث ترجع بداية دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي الي دراسة (Schmpeter, 1912) عندما أكد علي التأثير الإيجابي للتطور في قطاع المالي علي مستوي معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لتكون هذه الدراسه بمثابة نقطة البدايه للعديد من الدراسات النظرية والتطبيقية، التي أكدت علي أن التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي في الدول، والتي اجمعت أغلبها علي ضرورة تحرير النظام المالي من جميع القيود، ولاسيما اذا كانت الدول محل الدراسه دول ناميه، حيث أكد كل من ماكنون

1 باحث دكتوراه بكلية الدراسات الآسيوية العليا - جامعة الزقازيق

وشو(1973) علي ضرورة إزالة كل التشوهات التي من شأنها ان تعيق عمل القطاع المالي، حتي يحقق مستوي كفاءه عاليه، وضرورة احداث تنميه ماليه كخطوه اولي لتحقيق التنميه الاقتصاديه.

ولكن عندما تؤدي النظم الماليه وظيفتها علي نحو ضعيف، فانها تميل الي اعاقه النمو الاقتصادي وتقليل الفرص الاقتصاديه وزعزعة استقرار الاقتصاديات. وبالتالي بناء علي اهمية القطاع المالي ودوره المتميز في تحقيق النمو الاقتصادي، قامت الصين بمجموعه من الإصلاحات في منظومتها البنكيه والماليه.

واخيرا....

تزعم هذه الدراسه ان تعزيز العمق المالي والنمو الاقتصادي قد ينجم من خلال

توسيع الادمج المالي

▪ مشكلة الدراسة:

تأمل هذه الدراسه الي التعرف علي العلاقه بين درجة العمق المالي ومعدل النمو الاقتصادي المرتبط بالاقتصاد المصري، واذا ما كانت درجة العمق المالي عاملا هاما في تحديد معدل النمو الاقتصادي أم لا ، حيث أن التاكيد علي وجود العلاقه يؤكد علي اهمية التركيز علي زيادة درجة التعميق المالي والشمول المالي ايضا.وتبني الدراسه هنا علي أن معدلات النمو الاقتصادي تعتمد علي درجة العمق المالي للاقتصاد.

وبناء عليه، فان المسائل الرئيسيه المتعلقة بالسياسه العامه التي ينبغي تناولها هنا هي، كيف يمكن قياس هذه العلاقات؟ وماهي درجة المالي الأمنه للاقتصاد؟ وكيف يمكن للدوله أو الجهات التنظيميه أن تجمع بين التعميق المالي وظروف السلامه في

القطاع المالي؟ وذلك من أجل تعظيم الأثر علي النمو الاقتصادي، وهل سيكون الأثر المحفز للتعقيم المالي علي الأزمات الماليه قائما في المدى الطويل فيما يتعلق بالضوابط الاحترازية الكليه؟

ومن خلال ماسبق، يمكن طرح الاشكاليه علي النحو التالي: ماهو اثر العمق المالي علي النمو الاقتصادي في الصين؟ وللاجابه علي الاشكاليه يمكن صياغة فرضيتين: فرضية العدم H_0 : لا يوجد علاقه سببيه بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في الصين.

الفرضيه البديلة H_1 : توجد علاقه سببيه بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في الصين.

▪ هدف وأهمية الدراسة:

تعتبر العلاقه بين الأسواق الماليه والنمو الاقتصادي موضوعا هاما علي مستوي الادبيات النظرية والتجريبيه حد سواء، وفي الأونه الأخيره، أدت التطورات في مجال العلاقه بين التمويل والنمو الي تجدد الاهتمام بتيسير التعقيم المالي ودوره في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار. ولذلك تم انشاء اربع أهداف رئيسيه من هذا البحث لتحقيقها علي النحو التالي:

1. التحقيق من العلاقه بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد.
2. تحديد الدرجه الامنه من العمق المالي، حيث ان عملية تعقيم النظام المالي يمكن أن تنتج أثراً سلبياً فيما يتعلق بالهشاشه الماليه
3. تقييم دور العمق المالي في تعزيز فعالية السياسه النقديه.

4. استكشاف كيفية تأثير الشمول المالي علي العمق المالي ،سواء من خلال جوانب العرض والطلب.

وهنا سيتم إستعراض أغلب الدراسات التطبيقية الحديثة التي بحثت العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في أغلب مناطق العالم كما يلي:

دراسة (Abdul jalil&mete feridun, 2011, pp. 71-80) تم التطرق فيها إلى دراسة أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في دولة باكستان: خلال الفترة 1975-2008. حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL، في تقدير العلاقة بين المتغير أين أسفرت النتائج إلى وجود علاقة ايجابية و معنوية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي.

دراسة (Husam &al, 2012, pp. 105-115)، عالجت الدراسة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في دولة الإمارات خلال الفترة الزمنية 1974-2008، بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية ومعالجتها في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ardl، أين خلصت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية وسالبة بين مؤشر التطور المالي ومعدل النمو الاقتصادي.

دراسة (Eugene.I, 2016, pp. 65-80)، اهتمت الدراسة بقياس وتحليل أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا، خلال الفترة 1981-2011. أين تم استعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في تقدير العلاقة، وخلصت الدراسة إلى أن درجة العمق المالي غير معنوية إحصائياً وسلبية خلال المدى الطويل، وان درجته معنوية وسلبية خلال المدى القصير.

دراسة (طرشي وآخرون، 2018، ص 109-137) حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في تقدير العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2015، وخلصت الدراسة إلى أن درجة العمق المالي هي المتغير الوحيد المعنوي إحصائياً الذي يؤثر إيجاباً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدى الطويل، وان تأثيره يكون عكسياً خلال المدى القصير.

فرضيات الدراسة:

في حين أن التطور الأخير في العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي أكد أن العلاقة، واتجاه السببية لا يزال الموضوع بحث، كما أن المناقشه لاتزال قائمه فيما يتعلق بمؤشرات العمق المالي ودرجة فعاليتها فيما يتعلق بالازمات الماليه وكيف يمكن أن تؤثر علي الشمول المالي .

ولتحقيق أهداف البحث ،سيتم اختبار الفرضيات البحثيه التاليه:

1. يرتبط العمق المالي بالنمو الاقتصادي.
 2. الاقتصاد يتاثر بجانب العرض في القطاع المالي، حيث من المتوقع أن تتطوق السببية منتتميه القطاع المالي إلي النمو الاقتصادي.
 3. يعزز العمق المالي فعالية وتأثير السياسه النقديه.
 4. يؤثر الشمول المالي علي العمق المالي من خلال جانبي العرض والطلب .
- وبالتالي،ستختبر الدراسه هذه الفرضيات من أجل التعرف علي علاقته حقيقيه جيده بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في الصين.

▪ المنهجية:

لبحث علاقته بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في الصين بفهم كامل، سيتم استخدام الية التحليل القياسي والمطبق علي بيانات ثانويه. والدراسه سوف تطبق منهجية الاستنباطيه حيث ان البحث هو اختبار للنظريه باستخدام بيانات كمي.

كما انه سيتم تطبيق التحليل الوصفي من أجل فهم شامل للخصائص الحقيقيه للاقتصاد الصيني . بالاضافه الي ذلك، سيتم استخدام نماذج الاقتصاد القياسي من

أجل اجراء الاختبار التجريبي للبيانات. وعليه، سيتم استخدام اسلوب التكامل الشامل من خلال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعه (ARDL) بالاضافه الي نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM).

وسيتم تطبيق منهجية (ARDL) للتحقق من التكامل الشامل في الاجل الطويل، بينما سيتم تطبيق (VECM). للتحقق من وجود علاقه في الاجل القصير واختبار دور قنوات الانتقال المقترحه في نقل التأثير بين العمق المالي والنمو الاقتصادي 0 وذلك في تقدير علاقه بين المتغير التابع الذي يمثل النمو الاقتصادي والمتغير المفسر الذي يمثل العمق المالي، وباقي المتغيرات المستقله والتي ادرجت في النموذج كمتغيرات تحكم. ويمكن صياغة المعادله التي تمثل النموذج (ARDL) علي النحو التالي:

$$Y_t = b_0 + b_1 Y_t + b_2 Y_{t-1} + \dots + b_p Y_{t-p} + a_1 X_t + a_2 X_{t-1} + \dots + a_q X_{t-q} + \varepsilon_t$$

حيث أن p تمثل عدد فترات الإبطاء للمتغير التابع (gdp)Yt.

وq يمثل عدد فترات الإبطاء للمتغير التفسيري X (tch, open, gcf, deep)

لتقدير العلاقه في الأجلين الطويل والقصير، وذلك في معادله واحده، أين يكون المتغير التابع Y والمتغيرات التفسيرية عددها k. وذلك كما يلي:

$$\Delta Y_t = b_0 + \sum_{i=1}^p b_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} b_2 \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} b_3 \Delta X_{1t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} b_k \Delta X_{kt-i} + a_1 Y_{t-1} + a_2 X_{1t-1} + a_3 X_{2t-1} + \dots + a_k X_{kt-1} + \varepsilon_t$$

حيث: تمثل معلمات الأجل القصير لمتغيرات الدراسة؛ و a_1, a_2, \dots, a_k تمثل معلمات الأجل الطويل. يتم اختبار علاقة التكامل المشترك حسب نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة من خلال فرضيتين هما:

فرضية العدم H_0 : وتنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الموجودة في النموذج (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) و تكتب على الشكل التالي:

$$H_0 : a_1 = a_2 = \dots = a_k = 0$$

الفرضية البديلة H_1 : وتنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الموجودة في النموذج (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل)، و تكتب الفرضية على الشكل التالي:

$$H_0 : a_1 \neq a_2 \neq \dots \neq a_k \neq 0$$

■ البيانات المستخدمة ومصادرها:

وقد تم الحصول علي البيانات من خلال بيانات تقرير التنمية الماليه (GFDD)، والإحصاءات الماليه الدوليه (ifS)، ومؤشرات التنمية الماليه (WDI)، كما تم أيضا الاعتماد في تحديد هذا النموذج القياسي علي مصادر متنوعه تمثلت في: بيانات من موقع البنك الدولي يخص ذلك معطيات معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مخزون رأس المال، والانفتاح التجاري. في حين أن معطيات العمق المالي ومعدل سعر الصرف تم الحصول عليه من تقارير (البنك المركزي). والديوتن الوطني للإحصاء. حيث قمنا بتحويل المعطيات الي اللوغاريتم العشري.

■ حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية؛** وفيها سيتم تحليل علاقة الدراسة خلال فترة زمنية طويلة نسبياً من عام 1980 وحتى عام 2019، وذلك لإمكانية تحديد العمق المالي علي النمو الاقتصادي
- **الحدود المكانية؛** وفيها سيتم تطبيق علاقة الدراسة على دولة الصين "كدراسة حالة". ويرجع السبب في إختيار هذه الدولة بالذات نظراً لنجاحها المتزايد مؤخراً في أن تصبح أحد الروابط الرئيسية للعمق المالي وتأثيره علي النمو الاقتصادي.
- **الحدود الموضوعية؛** يهدف البحث إلي دراسة تأثير العمق المالي علي النمو الاقتصادي في الصين، ممثلاً بمعدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي، وقد تم تمثيل العمق المالي من خلال اربعة مؤشرات رئيسيه تمثل قطاع البنوك وقطاع سوق الاوراق الماليه، بمتغيرين لكل منهما علي النحو التالي: الائتمان الخاص المقدم من البنوك كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي ، (السيوله المحليه_ العمله المتداوله) كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي، رأس المال السوقي كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي القيمه المتداوله كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة الي ذلك سيتم استخدام إجمالي تكوين راس المال الثابت (كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي %) كمتغير حاكم.

■ خطة الدراسة:

تتكون الدراسة من خمس فصول مقترحة كما يلي:

○ المقدمة.

الفصل الأول: العمق المالي والنمو الاقتصادي: استعراض الأدبيات:

(1-1) نظريات النمو ومفهوم العمق المالي.

(2-1) الخلفية النظرية للتمويل ورابطة النمو.

(3-1) فجوة الدراسات السابقة والدافع إلى الدراسة.

الفصل الثاني: نظره عامه علي القطاع المالي الصيني:

(1-2) فعاليات الاقتصاد الكلي.

(2-2) تنمية القطاع المالي.

(3-2) المؤسسات الماليه غير مصرفيه (NBFIS): تحليل قطاعي.

الفصل الثالث: العمق المالي والنمو الاقتصادي: تحليل تجريبي:

(1-3) النموذج والمتغيرات .

(2-3) المنهجيه.

(2-3) تقدير النموذج والنتائج.

الفصل الرابع: توفير التمويل الكافيء في الصين :

(1-4) العلاقة بين الادراج المالي والعمق المالي.

(2-4) الادراج المالي في الصين.

(3-4) الجهود الرسميه لتعزيز الادراج المالي.

الفصل الخامس: استنتاجات وأثار السياسه العامه للعلاقه بين العمق المالي والنمو الاقتصاد

(1-5) توصيف نموذج الدراسه والمتغيرات المستخدمه.

(2-5) التحليل القياسي وتفسير النتائج

إن للعمق المالي أهمية كبيرة، وهو ما ينعكس في تطوير القطاع المالي عن طريق التوسع في الاسواق وتنوع الأدوات المالية والزيادة في تقديم الخدمات المالية، حيث تباينت آراء الاقتصاديين والماليين حول مفهوم العمق المالي ومؤشراته، حيث عبر البنك الدولي عنه بأنه: " يعبر عن مدي ضخامة القطاع المالي مقارنةً بحجم اقتصاد بلد ما"؛ وعرفه "Shaw & McKinnon" عام 1973 العمق المالي علي أنه: " التحسن أو الزيادة في مجموعة من الخدمات المالية المصممة علي جميع المستويات في المجتمع"، ويشير أيضاً إلي زيادة نسبة عرض النقود إلي الناتج المحلي الإجمالي أو مؤشر الأسعار الذي يفترض أنه كلما زادت السيولة المتوفرة في الاقتصاد، زادت الفرص المتاحة لتحقيق النمو المستمر والمستدام لتنمية الاقتصاد ككل (Nzotta & Okereke, 2009).

وهناك من عبر عنه بأنه زيادة في المعروض من الموجودات المالية في اقتصاد دولة ما (Bakang, 2015)، او هو عملية تحسين الخدمات المالية عبر مجموعة واسعة من الخدمات التي تسهم في زيادة النمو الاقتصادي (Ohwofasa & Aiyedogbon, 2013).

في حين أعطي (Ume) العمق المالي مفهوم بأنه عملية متعددة الأبعاد، حيث تقدم المؤسسات المالية مجموعة من الخدمات المالية، ويمكن للقطاع المالي توفير حزمة متنوعة من استثمار الموجودات لتحقيق أعلى الأرباح. بمعنى اخر؛ يتم تعريفه

علي انه عملية تحسين الكفاءة من خلال توفير مجموعة واسعة من الأدوات والخدمات المالية في متناول جميع أفراد المجتمع (Ume, et al., 2015).

ويعتبر (Ardic) أن العمق المالي عبارة عن ودائع المصارف التجارية مقسومة علي الناتج المحلي الإجمالي، وأنه يسهم في النشاط الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في رأس المال الإنتاجي (Ardic, 2006)، في حين يري (Tapiwa) بأنها مقدار الموارد المالية المتراكمة في الاقتصاد، فكلما زادت الموجودات المالية في الاقتصاد زاد معدل نمو الاقتصاد (السنجري & النعيمي، 2022).

ويُرجع العالم "John Maynard Keynes" أسباب حدوث العمق المالي إلي ان التوسع في الانفاق الحكومي لغرض تحقيق الأيدي العاملة ووصولها لمستوي التشغيل الكامل، يتطلب من الحكومة ضخ اموال في الاقتصاد من خلال زيادة الانفاق الحكومي، والذي بدوره يُزيد من الطلب الكلي الفعال والدخل، وبالتالي يؤدي إلي زيادة الطلب علي النقود ويُعرف أيضاً أنه قدرة المؤسسات عل علي توفير الخدمات والدوات المالية بصورة واسعة ولجميع الوحدات الاقتصادية للتعبير عن حجم وقدرات المؤسسات المالية ودرجة عمقها المالي الذي تتمتع به ويمكن التعبير عنه بأنه قدرة المؤسسات المالية علي تعبئة الموارد المالية بشكل مؤثر وفعال لتلبية متطلبات التنمية (Frank, & Nkrumah, 2012).

إذن العمق المالي هو عملية متعددة الأبعاد تهدف إلي توسيع حجم ونشاط المؤسسات المالية الوسيطة من خلال توسيع تشكيلة الخدمات والأدوات المالية، ويمكن العمق المالي تحقيق عدة أهداف منها (طرشي & بوفليح، 2016):

1. التبادل الفعال للسلع والخدمات.
2. اتخاذ قرارات عقلانية فيما يتعلق بالادخار والاستثمار: فالعمق المالي في حد ذاته يعتمد إلي حد ما علي رغبة حائزي الثروة في توظيف مدخراتهم في الوسائط المالية، أو حيازة سندات وأسهم؛ والأمر الحاسم هو سعر الفائدة الحقيقي علي الودائع فعندما يكون هذا السعر موجب يحدث تشجيع لعملية العمق المالي، أما إذا كان سالب فسوف يبحث حائزي الثروة علي وسائل أخرى أقل سيولة للإحتفاظ بثروتهم.
3. التغطية الجيدة للمخاطر: حيث يقوم القطاع المالي بخلق تشكيلة من الأصول واسعة التي تمكمن توزيع المخاطر، وفي هذا المجال يري "روبرت ميرتون" أن الهندسة المالية والابتكار المالي هي القوة الدافعة للنظام المالي لرفع مستوي الكفاءة الاقتصادية وزيادة قدرته علي التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية.
4. تدني حالات عدم تماثل المعلومات: فظهور آليات مثل القوانين الكفء لتنظيم عمل الشركات والأسواق، وخلق مؤسسات جديدة (مثل وكالات التقييم الائتماني)، واستخدام التكنولوجيا في معالجة ونشر المعلومات وسن القواعد المؤدية للتنظيم الجيد للقطاع المالي كل ذلك يساهم في ازالة مشكلة عدم تماثل المعلومات.

أهمية العمق المالي

للمعمق المالي أهمية كبيرة جداً في تطوير القطاع المالي من خلال تنوع الأدوات المالية وتوسيع الأسواق فضلاً عن الزيادة في تقديم الخدمات المالية، لأن النظام المالي السليم سيؤدي لتطور القطاع المالي الذي يرتبط بصورة إيجابية بمستويات النمو

الاقتصادي والدخل، وهذا ما يلاحظ في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة، علي العكس من الدول الأقل تطوراً، والتي تكون فيها العلاقة ضعيفة؛ إذ يمثل النمو الاقتصادي إحدى الأهداف الرئيسية لإصلاح القطاع المالي (Otieno, 2013).

مؤشرات قياس العمق المالي في المؤسسات المالية

هناك العديد من المؤشرات المستخدمة في قياس العمق المالي منها الكمية التقليدية، وهي تختلف بحسب درجة التطور المالي لبلد ما والظروف التي يمر بها، ويُعد قياس العمق المالي ضرورة لمعرفة مدي عمق القطاعات المالية ودرجة تطورها، وتعتبر المقاييس الكمية التقليدية أكثر موثوقية بوصفها مؤشرات للعمق المالي، ويمكن عرض أبرز هذه المؤشرات علي النحو التالي:

- مؤشر نسبة الإئتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص إلي الناتج المحلي

الإجمالي

يعتبر من المؤشرات الرئيسية لقياس العمق المالي، فهو يوضح مدي عمق القطاع المالي، حيث يقيس هذا المؤشر الأموال الفعلية الموجهة للقطاع الخاص؛ والتي تنعكس في زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة الخدمات المالية المقدمة وتحسين الوساطة المالية وتطوير القطاعات الانتاجية (Huang, 2010).

ويشمل الإئتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص، مختلف القطاعات بإستثناء الائتمان الممنوح للحكومة والوكالات الحكومية والمؤسسات العامة والسلطة النقدية، فضلاً عن المؤسسات المالية الأخرى مثل شركات التمويل وشركات التأمين وصناديق القاعد؛ وهذا يجسد أنشطة الوساطة المالية المقدمة للقطاع الخاص (Afonso & Blanco-Arana, 2018).

• مؤشر عرض النقود بالمعني الواسع إلي الناتج المحلي الإجمالي يقيس مؤشر عرض النقود بالمعني الواسع إلي الناتج المحلي الإجمالي العمق المالي؛ غذا انه يضم الودائع بأنواعها والعملة المتداولة، وفي الدول المتقدمة وبسبب التطور الكبير لديها في الأسواق المالية وظهور خدمات مبتكرة حيث أنه ثمة ودائع ذات آجال طويلة يتم اضافتها إلي مكونات عرض النقود بالمعني الواسع والتي تسهم بشكل كبير في زيادة التوظيفات للقطاعات المالية. وتظهر الزيادة في هذه النسبة الزيادة في العمق المالي (Banto, 2019).

▪ المراجع المقترحة:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- 1- طرشي وآخرون. (2018). اثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2015. les cahiers du cread ،vol .34 (04) ،109-137.
- 2- حمد الحسن الخليفة.(2011). مفهوم التعمق المالي. مجلة المصرفي .البنك المركزي السوداني، العدد 62.
- 3- قاعدة بيانات البنك الدولي، (بلا تاريخ)، تم الاسترداد من الموقع الالكتروني:

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

4. Mckinnon, R. (1973). Money and Capital in Economic Development. D.C: Brookings Institution, 67.
5. Show, E. (1973). Financial Deepening in Economic Development. Oxford University Press, 34.
6. Eugene.I. (2016).)The Impact of Financial Development on Economic growth in nigeria:an ARDL analysis. Economies. (26) 4, 80-65.
7. Daron Acemoglu .)2009(.introduction lo modern economic growth .USA: princeton university press.
8. Husam.A and al .)2012(. Financial Development and Economic Growth in the UAE: Empirical assessment using ARDLapproach to co-integration(.Canadian Center of Science and Education ‘International Journal of Economics and Finance. (5)4.
9. HLevine, Ross, Luca & Slok Hali J. Edison .)2002(. INTERNATIONAL FINANCIAL INTEGRATION AND ECONOMIC GROWTH .Journal of International Money and Finance. vol.

21 (6). 749-776.

10. Marc Nouchi .)1990(.crossance - histoire economique .FRANCE: Hazan.

11. mete feridun Abdul jalil .)2011(.Impact of financial development on economic growth:

empirical evidence from Pakistan .Journal of the Asia Pacific Economy. 71-80.

12. Rania Ramadan Moawad .)2019(.Financial Development and Economic Growth:ARDL model .

International Multilingual Journal of Science and Technology. (IMJST 625).

13. Office natonale des statistiques. 14. La banque d'Algerie.